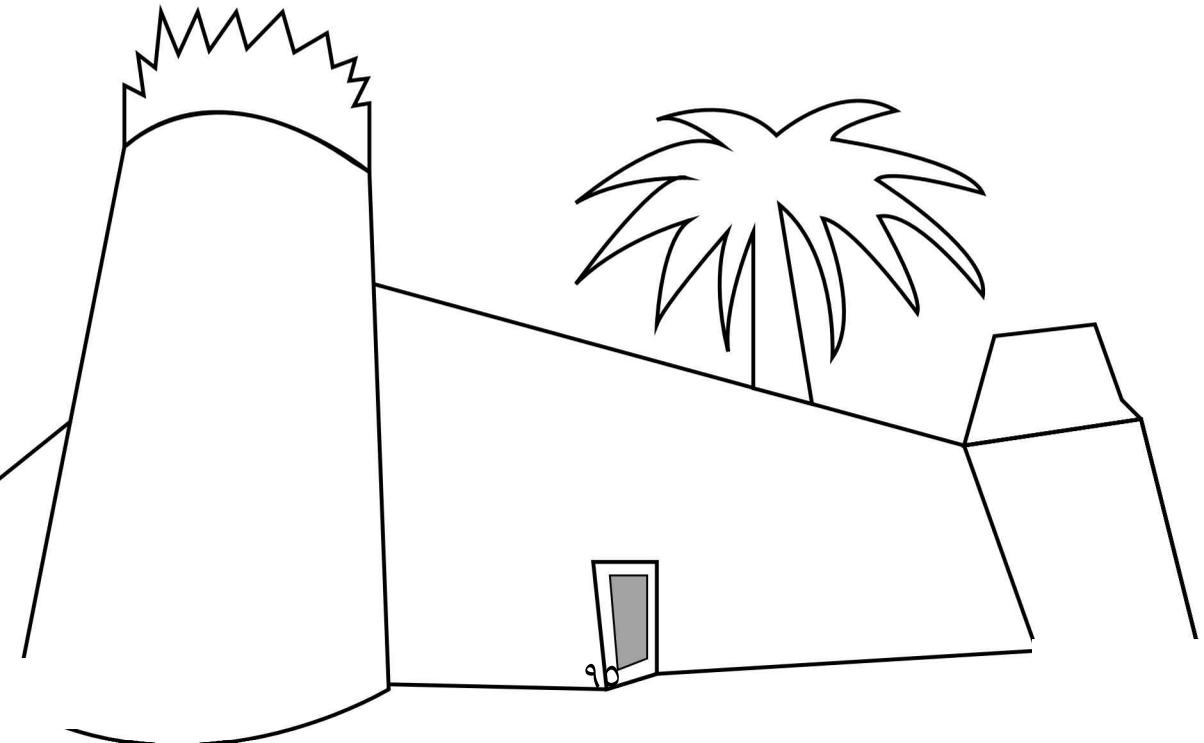


توحيد الأحساء والقطيف



كان الملك عبدالعزيز عازماً على توحيد منطقة الأحساء والقطيف مع ما وَحَّده من أقاليم نجد لأسباب متعددة أهمُّها:

- ١- أنها كانت جزءاً من الدولتين السعوديتين الأولى والثانية.
- ٢- أن استيلاء العثمانيين عليها، سنة ١٢٨٨هـ، كان بمثابة حيلة مَهَّد لها استنجد الإمام عبدالله بن فيصل بهم في نزاعه مع أخيه سعود. فأصبح من قدم منجداً في الظاهر مُحْتَلًا حقيقة.
- ٣- أن العثمانيين وقفوا مع خصمه ابن رشيد، وأن سلطاتهم في المنطقة المتحدِّث عنها كانت تقف ضد تحرُّكاته ونشاط أتباعه، كلما سنحت لها الفرصة، وكانت تُؤوي خصومه^(١).
- ٤- أن تلك المنطقة ضرورية لأي دولة تقوم في نجد لأنها المنفذ البحري لتجارتها.
- ٥- أنها غنية بمواردها الزراعية، وثروتها السمكية، وأنها مُهمَّة بموانئها البحرية تجارياً وجمركياً.
- ٦- أن دخولها تحت رايته فيه تعزيز لقوته أمام خصومه شمال بلاده وغربها.

وكان الملك عبدالعزيز يُفكِّر في توحيد منطقة الأحساء والقطيف منذ قضاؤه على الأمير عبدالعزيز بن رشيد عام ١٣٢٤هـ^(٢). لكنه ظلَّ ينتظر

(١) من ذلك إمدادهم ابن رشيد بالقوات والأسلحة والأموال، كما ظهر في معركة البكيرية والشنانة، ومنع تلك السلطات أتباعه من دخول الأحساء، وقبولهم لجوء خصومه إلى مدنها.

(٢) يتَّضح ذلك من إخباره ممثلي بريطانيا في الخليج، عام ١٣٢٤هـ، برغبته في انتزاع تلك المنطقة من الأتراك إن ضمنت له حمايته منهم بحرياً. انظر حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين، ط٥،

القاهرة، ١٣٨٧هـ، ص ٢٤٩.

الظروف المناسبة لتنفيذ ما كان يُفكر فيه. وقد رأى، بثاقب بصيرته، أن تلك الظروف قد تهيأت مع بداية عام ١٣٣١هـ؛ وذلك لما يأتي:

١- أن شريف مكة، الحسين بن علي، قد ضايق التجار النجديين في السنتين السابقتين لذلك العام، ومنع الأتصال التجاري بين الحجاز ونجد، رغم أن الملك عبدالعزيز قد اعترف بالسيادة العثمانية عام ١٣٢٨هـ. ولذا كان لا بد من البحث عن جهة أخرى يتحقق فيها ما قُدد في الحجاز.

٢- أن السلطات العثمانية في الأحساء سمحت لخصوم الملك عبدالعزيز من البادية، عامي ١٣٢٩ و ١٣٣٠هـ، بأن تلجأ إلى مدن تلك المنطقة عند مهاجمته لهم^(١).

٣- أن الملك عبدالعزيز قد انتصر على خصومه في نجد، وأصبحت جبهته مع إمارة جبل شمر هادئة نسبيًا.

٤- أن الدولة العثمانية قد انهزمت أمام إيطاليا في ليبيا، وانشغلت بالحرب في البلقان، فأصبحت سلطاتها في الجهات النائية عن مركز قوتها ضعيفة. ولعل مما يدل على شعورها بضعف حامياتها في الأحساء والقطيف -مثلًا- أنها طلبت من الملك عبدالعزيز نفسه أن يرسل قوة لدعم تلك الحاميات. لكنه اعتذر عن عدم تمكنه من ذلك^(٢). ومن المحتمل أنه قد أدرك أن تلك المنطقة آيلة إليه لا محالة، وأن ذهابه إليها منجدًا للسلطات الحاكمة فيها سيملي عليه أخلاقيًا ألا يسيطر عليها، لأنه لن يتصرف تصرف العثمانيين مع عمه عبد الله.

(١) القاضي، ص ٣٩.

(٢) الذكير، نسخة خاصة، ص ٩٧.

٥- أن السلطات العثمانية قد أرهقت سكان المنطقة بالضرائب^(١)، وعجزت عن حفظ الأمن خارج أسوار المدن، بحيث أصبحت فئات من البادية تعتدي على الممتلكات دون رادع^(٢)، وأصبح الحاضرة من السكان يتطلعون إلى من يُخلصهم من الوضع الذي هم فيه. وكان الملك عبدالعزيز يدرك أن أولئك السكان، الذين عرف آبائهم ما حَقَّقه أسلافه من حزم وعدل، سيرون فيه القائد الذي ينتظرون.

٦- أن البوادر توحى بأن بريطانيا ستنجح في إبعاد العثمانيين عن شرقي الجزيرة العربية. فإن تحقَّق ذلك فإن من الصعب إخراج البريطانيين من المنطقة. فلا بد إذاً من الحيلولة دون استيلاء بريطانيا عليها بالسبق إليها.

ولقد مهَّد الملك عبدالعزيز لإقدامه على توحيد منطقة الأحساء والقطيف بخطوات ذكية. منها أنه اتصل بمن يثق بهم من سكانها ليمدُّوه بالمعلومات المفيدة له، ويهيئوا له ما كان في حاجة إليه من الوسائل الميسرة لدخوله الأحساء^(٣). ومنها أنه ذهب بأتباعه إلى تلك المنطقة، فلما اقترب منها سأله المسؤولون فيها عن هدفه، فقال: إنه جاء لمعاقبة بعض القبائل، والتزوُّد بالأطعمة. ودخل أتباعه الأحساء فاشتروا ما أرادوا. ثم غادر المنطقة عائداً إلى الرياض تاركاً أتباعه، أو أكثرهم، في الخَفْس^(٤). وأتبع ما تقدم بأن أغرى قبيلة العُجْمان بالغزو معه ضد مُطَيْر، وواعدها في مكان بعيد نسبياً عن الأحساء، وذلك أنه خشي أن تقوم بما

(١) فاسيليف، ص ٢٧٤؛ نقلاً عن قنصل روسيا في البصرة.

(٢) ابن هذلول، ص ٩٨.

(٣) الريحاني، ص ٢٠٨.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٥؛ الذكر، نسخة خاصة، ص ٩٩.

يفسد عليه خطته إن هي بقيت في تلك المنطقة^(١). ولما تيقن من ذهابها إلى المكان الذي واعدتها فيه هبَّ مسرعاً نحو هدفه: مدينة الهفوف، قاعدة الأحساء. وذلك في جمادى الأولى عام ١٣٣١ هـ^(٢).

وكان أنصار الملك عبدالعزيز داخل بلدة الهفوف قد أمدوه بالمعلومات عن أمكنة الأتراك، وقوتهم، وتحركاتهم، وهياًوا له الحبال وغيرها من الوسائل المعينة على دخوله البلدة. ولم يكن جيشه كبير العدد، لكن أغلب أفراد كانوا من الحاضرة؛ خاصة أهل العارض وما جاورها. وتختلف المصادر في كيفية دخوله البلدة، لكن من الممكن الخروج مما ذكرته بأنه قسم رجاله إلى قسمين: قسم أبقاء خارجها بقيادة عبدالله بن جلوي ليحمي ظهور الداخلين إليها من أي هجوم قبلي عليهم. وقسم بقيادته يدخل البلدة ويستولي عليها^(٣). وقد بدأت العملية بإعطائه إياهم تعليمات يجب عليهم تنفيذها بعد الدخول. ثم وضعت سلالمة بجانب السور، فصعد بها أفراد ممن كانوا معه، وأدلو الحبال، فتسور الآخرون، ثم انتشروا في البلدة بسرعة. أما الحامية التركية فتحصنت بقصر إبراهيم ومعها المتصرف. وقد عملت فتحة في سور البلدة دخل منها الملك عبدالعزيز وباقي رجاله^(٤). وذهب فور دخوله تلك البلدة إلى منزل الشيخ عبداللطيف الملا، وسارع أعيان البلاد إلى مبايعته هناك^(٥). ثم أرسل مندوباً إلى المتصرف يخبره بأن عليه أن يستسلم وإلا فإنه سيهاجمه. فاشترط المتصرف أن

(١) ابن هذلول، ص ٩٨.

(٢) القاضي، ص ٤٣.

(٣) ابن هذلول، ص ١٠٠.

(٤) الذكير، نسخة خاصة، ص ١٠٠. وقال ابن هذلول، ص ١٠١: إن رجال الملك هدموا جانباً من السور فدخل عبره الملك ومن معه.

(٥) الذكير، نسخة خاصة، ص ١٠٠؛ آل عبدالقادر، ج ١، ص ٢٠٨.

يسلم بشرطين: أولهما الأمان على أنفس رجاله وأموالهم وجميع ما لديهم من سلاح وذخائر. وثانيهما أن يكتب أعيان البلاد كتاباً بأنهم لا يريدون بقاء عسكر الدولة لديهم. فقبل الملك الشرط الثاني، كما قبل الشرط الأول على ألا يخرجوا إلا بسلاحهم الشخصي. فرضي المتصرف بذلك. واستسلم هو ورجاله^(١) وكان ذلك في الثامن والعشرين من جمادى الأولى (١٩١٣/٥/٤ م)^(٢). ثم قام الملك عبدالعزيز بترحيلهم إلى العُقَيْر. فبالبحرين. وبعد ذلك أرسل سرية بقيادة عبدالرحمن بن سويلم إلى القطيف، فتمكنت من دخولها دون صعوبة^(٣). وهكذا تم توحيد تلك المنطقة تحت راية الملك عبدالعزيز.

ومن الواضح أن العثمانيين قد ساءهم ذلك العمل الجريء، الذي فاجأهم الملك عبدالعزيز به، وأجبرهم على مغادرة الأحساء والقطيف. ولذلك فإن إغراء من أغراهم بالعودة إليها قد لقيت منهم أذناً صاغية^(٤). وقد أقبلوا من البحرين صوب العُقَيْر. فلما وصلوا إليها بعث قائد سرية الملك فيها من أخبره بذلك، وصمد مع رجاله أمام المهاجمين، بل تمكنوا من أسر أعداد منهم. ولما رأى المهاجمون طليعة خيل النجدة المرسلة من الأحساء سارعوا إلى ركوب

(١) الذكر، نسخة خاصة، ص ١٠٠. ولعلَّ اشتراط المتصرف ذلك الكتاب حرصه على أن تعذر السلطات العثمانية العليا؛ إذ سيظهر بمظهر من لم يترك البلاد إلا بناء على رغبة أهلها. على أن آل عبدالقادر قد ذكر في الموضوع المشار إليه أعلاه أن المتصرف استشار المندوب الذي أرسل إليه، فأشار عليه بالتسليم معللاً ذلك بأن السكان لا يرغبون في بقاء قواته.

(٢) القاضي، ص ٤٣؛ الذكر، نسخة خاصة، ص ١٠٠؛ فاسيلييف، ص ٣٧٥؛ ترولر، وترجمة عنوان كتابه: مولد العربية السعودية، لندن، ١٩٧٦ م، ص ٤٣. ذكر كل من الريحاني، ص ٢٠٨؛ ابن هذلول، ص ٩٩؛ آل عبدالقادر، ج ١، ص ٢٠٨؛ أن ذلك كان ليلة الخامس من الشهر المذكور.

(٣) الذكر، نسخة خاصة، ص ١٠١.

(٤) القاضي، ص ٤٤. وقد أتهم هذا المؤلف القنصل البريطاني بذلك. ومن المرجح أن هذا القنصل لم يكن الوحيد في الإغراء.

سفنهم عائدين إلى البحرين^(١). ومكث الملك عبد العزيز مدة في الأحساء حتى اطمأن إلى استتباب الأمور فيها. ثم عَيَّن عبد الله بن جلوي أميراً عليها، وعاد إلى الرياض في العشر الأواخر من رمضان^(٢).

ولقد حاول العثمانيون إرسال قوة من العراق بحرًا لاسترداد الأحساء والقطيف، لكن بريطانيا حذرتهم من مغبة ذلك^(٣). وكانت رياح الحرب العالمية الأولى قد أوشكت أن تهبَّ، فاجتمع هذا مع صعوبة اتّخاذهم أيّ خطوة عسكرية ضد الملك عبد العزيز، وأدركوا أن من الأفضل لهم أن يتهجوا في تعاملهم معه نهجًا آخر. ولعلَّ مما شجَّعهم على ذلك أيضًا، أن الوكيل السياسي البريطاني في البحرين قد اجتمع به في العُقَيْر أوائل عام ١٣٣٢هـ^(٤). فخافوا من توثُق علاقته بالبريطانيين. وبدأوا بالاتّصال السلمي به، إلى أن أرسلوا إليه وفدًا برئاسة السيد طالب النقيب، واجتمع به في الصُّبَيْحِيَّة، واتفق معه على أمور من أهمِّها اعترافه بالسيادة العثمانية مقابل مساعدته بالمال والسلاح. وقد صدَّق الباب العالي على ذلك الاتِّفاق، وشكر الملك عبد العزيز، كما منحه نيشانًا عثمانياً من الدرجة الأولى^(٥). على أن قيام الحرب العالمية الأولى حال دون تنفيذ ما اتَّفَق عليه على أي حال.

(١) المصدر نفسه، الصفحة ذاتها؛ الذكير، نسخة خاصة، ص ١٠١؛ ابن هذلول، ص ١٠٢.

(٢) القاضي، ص ٤٤.

(٣) خزعل، ج ٢، ص ١٩٦.

(٤) القاضي، ص ٤٤، فاسيلييف، ص ٢٧٦.

(٥) الذكير، نسخة خاصة، ص ١٠١. ولمزيد من التفاصيل عن اجتماع الصُّبَيْحِيَّة وما نتج عنه يمكن

الرجوع إلى خالد السعدون، العلاقات بين نجد والكويت ١٣١٩ - ١٤٤١هـ، دار الملك عبد العزيز،

الرياض، ١٤٠٣هـ، ص ص ١٤٥ - ١٥٠؛ خزعل، ج ٢، ص ص ١٩٦ - ٢١٢.